



مركز المعارض الدولي الجديد بشنغهاي.

صين أقوى

ليندا يويه
Linda Yueh

**الصين يمكن أن تخرج
من الأزمة أقوى من
ذي قبل إذا قامت
بزيادة الطلب المحلي
وتشجيع الاندماج
العالمي**

في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. ولكن نظرا لأن القطاع المالي في الصين لم يكن يتعامل في المشتقات بصورة واسعة، فقد نجا من الدمار الذي عانته الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة في أوروبا. ولم تتعرض الصين لضائقة ائتمانية ولم تضطر إلى التصدي لما يسمى بالأوراق المالية المسمومة التي دمرت الميزانيات العمومية للبنوك في الاقتصادات المتقدمة. وقد كان بعض أكبر بنوك الصين المملوكة للدولة دائما للمؤسسة الاستثمارية ليمان براذرز في وول ستريت، التي سبب انهيارها في سبتمبر ٢٠٠٨ ما يشبه الذعر المالي. وتعرضت هذه البنوك المملوكة للدولة لخسائر قدرت بمليارات الدولارات، لكنها تفادت الخسائر الجارية التي كان من شأنها أن تصيب الميزانيات العمومية، والتي كانت ستصبح أشد ضررا بكثير.

ومع ذلك، فقد تأثرت الصين بالمرحلة الثانية من الأزمة أي الركود العالمي وأول انكماش في التجارة العالمية خلال ٣٠ سنة. وفي أواخر عام ٢٠٠٨ انهارت صادرات الصين -

البلدان في الغرب توابع ركود وأزمة مالية عميقين. والنمو الاقتصادي في أحسن أحواله ضعيف في الاقتصادات المتقدمة التي يعاني معظمها من مستويات كبيرة من الديون الوطنية. ويتعرض اليورو للضغط بينما يمضي النمو في الصين قدما. فهل ما يبدو من صمود الصين في مواجهة الركود أمر حقيقي؟

والصين أحسن حالا من معظم البلدان، فقد تفادت الركود، وأربكت التوقعات بتجاوز معدل النمو المستهدف الذي كان يبلغ ٨٪ في ٢٠٠٩. ولو استطاعت الصين أن تتكيف مع اقتصاد عالمي لا يرجح أن يحركه طلب استهلاكي من الغرب خلال السنوات القليلة القادمة، لتمكنت من الخروج من الأزمة العالمية أقوى من أي وقت مضى.

النجاة من الأزمة

لم يكن أي بلد منيعا على الأزمة المالية العالمية التي بدأت



التي تمثل ما يربو على ٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي ونحو ثلث نموها الاقتصادي السنوي. وأدى انهيار التجارة إلى خفض معدل النمو بنحو ٣ نقاط مئوية في عام ٢٠٠٩ وبنحو نقطة مئوية واحدة في الربع الأول من هذا العام. وكان لضخ الأموال من الاقتصادات الكبرى أعضاء مجموعة العشرين لدعم تمويل التجارة دور مساعد، لكن لا يزال يتعين أن تستأنف الصادرات دورها كمحرك قوي للنمو.

الاستجابة بإعطاء دفعة تنشيطية

نتيجة للأزمة وما تلاها من هبوط في حجم التجارة، تعيد الصين النظر في أهمية الطلب كمحرك لاقتصادها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأكثر تقبلا. ولذلك تصدت الصين للأزمة في ربيع عام ٢٠٠٩ بمجموعة من التدابير التنشيطية بلغت ٥٨٦ مليار دولار (٤ تريليون يوان). وواصلت الحكومة صرف الدفعة التنشيطية في عام ٢٠١٠ في مواجهة استمرار ضعف الطلب العالمي. وتصرف البنك المركزي في الصين مبكرا، وبدأ في خفض سعر الفائدة الأساسي في أغسطس ٢٠٠٨ عندما كان يبلغ ٧,٤٧٪. ونتيجة لأحدث تخفيض أجراه بلغ السعر ٥,٣١٪ في ديسمبر ٢٠٠٨، إذ استمر على هذا المستوى حتى يونيو ٢٠١٠. وساعدت هذه التوليفة من التدابير التنشيطية وأسعار الفائدة المنخفضة في إطلاق شرارة انتعاش النمو بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وقد قلب هذا النمو (بالنسبة للصين) في حدود ٦٪ تقريبا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩. وعاد النمو إلى ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٩ ككل وسجل في الربع الأخير منها نموا هائلا بلغ ١٠,٧٪ على أساس سنوي مقارن. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ حقق معدل النمو طفرة إذ بلغ ١١,٩٪ على أساس سنوي مقارن.

وسيتوقف استمرار النمو في الصين على نجاح التنشيط المالي الضخم، الذي يركز بقدر كبير على البنية التحتية. فالإنفاق على البنية التحتية يرتكز على مشروع للنقل واسع النطاق في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة التي بدأت في عام ٢٠٠٦. وقد سمحت الخطة الحالية بتنفيذ الإنفاق بسرعة، ووفرت وظائف في مجال الطرق والسكك الحديدية لبعض من ملايين العمال الذين تم تسريحهم من المصانع الموجهة نحو التصدير. والواقع أنه يبدو أن هناك إنشاء للوظائف بالفعل مما يثبت صحة إنفاق الدفعة التنشيطية في الصين (دراسة Orlik and Rozelle, 2009).

لكن الجزء الاجتماعي من الدفعة التنشيطية، الذي يمثل أقل من ٥٪ من التدابير، يعد غير كاف لتحفيز الاستهلاك الخاص، ولم يتصد للمستوى المرتفع من ادخار قطاع الأسر في الصين - وهو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الطلب المحلي. ولإثناء السكان عن الادخار الاحترازي، أضافت الصين ١٢٥ مليار دولار للإنفاق على الرعاية الصحية في أواخر عام ٢٠٠٩ - بما يغطي ٢٠٠ مليون مواطن لا يغطيهم التأمين كخطوة صوب تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٠ - كما أضافت نحو ٤٠٠ مليون دولار إلى المعاشات لصالح العمال الريفيين.

وعلى الرغم من ذلك، ظل الاستهلاك كحصة من إجمالي الناتج المحلي ثابتا في عام ٢٠٠٩. وقد حدثت زيادة قدرها ١٠,٥٪ في الدخل في المناطق الحضرية ساعدت على حفز الإنفاق الاستهلاكي، لكن الزيادة حدثت انطلاقا من أساس منخفض. ولا يمثل الاستهلاك سوى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الصين، مقابل ٥٠٪ أو أكثر في معظم اقتصادات السوق. ولا يزال معظم سكان المناطق الريفية فقراء. ونتيجة لذلك، ورغم زيادة مبيعات التجزئة بنسبة ١٦٪، لم يسهم الاستهلاك إلا بنحو ٤ نقاط مئوية من نمو الصين في ٢٠٠٩.

نمو الائتمان

طبقت الصين، شأنها شأن غيرها من الاقتصادات الكبرى، سياسة مالية جريئة وسياسة نقدية تيسيرية لمحاربة الركود. ولكن على خلاف تلك البلدان، فإن الحكومة المركزية لم تمول سوى نحو ربع الدفعة التنشيطية. وتكفلت المصارف المملوكة للدولة بالباقي. ونتيجة لذلك، نما الائتمان سريعا، ففي عام ٢٠٠٩، تم منح قروض بنحو ١,٤٦ تريليون دولار (٩,٩٥ تريليون يوان)، على أن يتم إصدار ١,٠٩ تريليون دولار أخرى (٧,٥ تريليون يوان) كائتمان في عام ٢٠١٠. واستجابة لهذا الأمر، نما عرض النقود بنحو ٣٠٪. ومع ذلك، لم تبدأ أسعار السلع الاستهلاكية في الارتفاع إلا في نهاية عام ٢٠٠٩ - بعد تسعة أشهر من الانكماش - مما يوحي بأن السيولة كانت موجهة نحو الأصول. وهذا النمو الائتماني في اقتصاد يطبق ضوابط على خروج تدفقات رأس المال يعني أن الاستثمار سيكون محليا إلى حد كبير، مما يزيد احتمال حدوث فقاعات في أسعار الأصول في سوق الأوراق المالية والإسكان ويثير المخاوف من حدوث أزمة مصرفية.

وقد اشترى صندوق الثروة السيادية في الصين، وهي مؤسسة الاستثمار الصينية، مؤخرا حصصا في البنوك «الأربعة الكبرى» المملوكة للدولة، بما في ذلك نصف بنك الصين الزراعي. ويمكن اعتبار ذلك محاولة لتحقيق استقرار أسعار الأسهم - في ضوء المخاوف بشأن القروض المتعثرة، وهي ليست بمشكلة جديدة في الجهاز المصرفي الذي تسيطر عليه الدولة في الصين - ولتعزيز نسبة كفاية رأس المال في هذه البنوك. وإضافة إلى ذلك، أصدرت المصارف الأربعة الكبرى استحقاقات إضافية قيمتها ١١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتعزيز قاعدة رأسمالها.

وهكذا، تباطأت وتيرة إنشاء الائتمان في الربع الأول من عام ٢٠١٠، ورفع البنك المركزي الصيني الاحتياطي الإلزامي للبنوك. ولكن لكي تحقق الصين معدل النمو الذي تستهدفه وهو ٨٪ في وقت لا يرجح أن تعود فيه الصادرات لمستوياتها السابقة، سيتعين عليها أن تواصل الاستعاضة عن التجارة بالاستثمار الحكومي، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستمرار في تزويد الاقتصاد بكميات هائلة من السيولة. وسيكون من الصعب تحقيق التوليفة المكونة من سياسة المالية العامة التيسيرية والسياسة النقدية الأكثر تشددا على النحو المطلوب للسيطرة على فقاعات أسعار الأصول مع الاستمرار في تنشيط الاقتصاد. وإضافة لذلك، فإن الجهاز المصرفي المحلي ليس هو المصدر الوحيد للنقد.

وتلقت الصين ما يربو على ٢٠٠ مليار دولار من تدفقات رأس المال الوافدة في عام ٢٠٠٩، يُعتقد أن مبلغا جما منها كان من «رؤوس الأموال الجواله»، أو استثمارات لمضاربين. وتتعرض قدرة الصين على جذب المستثمرين بفضل تخفيض قيمة اليوان، الذي تم ربطه بالدولار الأمريكي منذ بداية الأزمة. وقد نمت احتياطات الصين بواقع ٢٣٪ في عام ٢٠٠٩ مسجلة رقما قياسيا بلغ ٢,٤ تريليون دولار، ثلثها بالدولار الأمريكي.

ومن ثم، فإن قرار الصين الأخير بتحرير حسابها الرأسمالي عن طريق تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج يلقي الترحيب. وستكون الإصلاحات

بطيئة وجزئية وتوجه إلى حد كبير نحو دعم سياسة الصين «التحول إلى الخارج» أو «التحول إلى العالم»، بتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار الخارجي. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لا بد أن تساعد الصين في إعادة توازن اقتصادها والبدء في التصدي للاختلالات الاقتصادية الكلية في العالم.

نظام عالمي جديد

كان تفاقم الاختلالات العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمثابة خلفية للأزمة المالية. وقد أدى بزوغ نجم الاقتصادات الصاعدة الكبرى - الصين والهند وبلدان أوروبا الشرقية - في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين واندماجها المتسارع في الاقتصاد العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة الاختلالات العالمية، في حين ضاعف القوى العاملة العالمية إلى ٣ مليار نسمة. وعندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وانضمت بلدان أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي، أدى انخفاض تكاليف العمالة في تلك البلدان إلى إطلاق عنان النمو لصادراتها وكان له تأثير انكماشى على باقي العالم. لكن ذلك أدى أيضا إلى رفع أسعار السلع الأولية - بما في ذلك النفط - مما أدى إلى زيادة الفوائض في الشرق الأوسط أيضا.

وإزادات الحيازات العالمية من الاحتياطيات إلى أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٨، مما أسفر عن زيادة الطلب على الدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي العالمية. وأدى هذا الانتعاش في السيولة في الولايات المتحدة إلى تعزيز استهلاكها. ولم يضع بنك الاحتياطي الفيدرالي حدا لها لأن التضخم كان منخفضا وهو ما يرجع جزئيا إلى نمو القوى العاملة العالمية (دراسة Yueh، قيد الإصدار).

إن هذه التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تعزز ضرورة رصد التحركات العالمية لرؤوس الأموال، وحاجة البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الصين المركزي، إلى تحديد أسعار للفائدة تراعى أسعار الأصول - وليس أسعار السلع الاستهلاكية فحسب. ويتعين على الولايات المتحدة بصفة خاصة أن تنظر في تأثير عملة الاحتياطي، فالطلب على الدولار الأمريكي الذي يتعين الاحتفاظ به ضمن احتياطيات البلدان الأخرى سيولد ضغوطا خافضة على منحني عائد سندات الخزنة الأمريكية. ومن ثم، فإن تكلفة الاقتراض لن تتأثر بالأوضاع الاقتصادية المحلية فحسب، بل أيضا بالأوضاع الاقتصادية الدولية. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون من السهل إلى هذه الدرجة تشديد السياسة النقدية بينما الطلب المستمر على الأصول الموقمة بالدولار أدى إلى انخفاض العائدات ورفع أسعار السندات، مما يبقى على تدني تكاليف الاقتراض - تماما مثلما أدت السياسة النقدية التيسيرية إلى تكوين فائض في السيولة عندما ساعدت المدخرات العالمية على زيادة الاقتراض الأمريكي قبل الأزمة. وبالنسبة للبلدان التي لديها فائض مثل الصين، فإن آثار سياسة الولايات المتحدة النقدية التيسيرية يمكن أن تنتقل عبر أسعار الصرف الثابتة، مما يسبب تدفق رؤوس الأموال من الاقتصادات التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى البلدان التي يرتفع فيها هذا السعر. وهكذا، ينبغي أن تقوم الصين بإصلاح سعر الصرف تدريجيا لمنع حدوث فقاعات الأصول المحلية نتيجة لتدفقات السيولة الوافدة. وسيكون من الأهمية بمكان زيادة مرونة سعر صرف اليوان قبل تشديد السياسة النقدية ذلك أن زيادة أسعار الفائدة في الصين مع استمرار سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة قريبا من الصفر، لن تزيد تدفقات السيولة الوافدة إلا سوءا، مما يقوض تأثير تدابير التشديد. فضلا على ذلك، فإن تنوع حيازات الصين من الاحتياطي وتخفيضها من شأنه أيضا أن يساعد على الحد من الاختلالات العالمية.

وقد خفت حدة الاختلالات العالمية بالفعل إلى حد ما، مع انخفاض عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من ٦٪ إلى نحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي

في عام ٢٠٠٩. وارتفعت المدخرات في البلدان التي أصابها الركود. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي، الذي انكمش بمقدار ١,١٪ في عام ٢٠٠٩، سينمو بمقدار ٤,٢٥٪ في عام ٢٠١٠، وبأكثر من ذلك في ٢٠١١. ويزيد هذا عن متوسط معدل النمو العالمي الذي بلغ ٣,٢٪ من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧، عندما شهدت الصين وغيرها من الاقتصادات الصاعدة الكبرى تطورا سريعا. ففي هذه الفترة، نمت الصين بنسبة ٩٪ سنويا وصار حسابها الجاري أكثر توازنا بقدر كبير مما هو عليه حاليا. وعلى نحو مماثل، كان عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة في الفترة نفسها يبلغ نحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، أو أقل من ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في حين يبلغ حاليا ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، أو نحو ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن المرجح أن تستمر عملية استعادة التوازن العالمي، خاصة مع ضعف الاستهلاك في الولايات المتحدة من جراء خفض التمويل بالديون، مما يعني ضمنا تراجع فوائض البلدان الأخرى.

ويعني انخفاض الاستهلاك في أسواق التصدير الأساسية للصين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن نمو التجارة سيتباطأ في السنوات القليلة القادمة ما لم تظهر أسواق جديدة عالية الدخل للصادرات الصينية - وهو احتمال غير مرجح، خاصة في ضوء المشكلات التي تتعرض لها منطقة اليورو. وينبغي أن يشكل الطلب المحلي نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي في الصين لكي تستعيد توازن الحساب الجاري إلى حد كبير، الذي توافر لها في العقد الأخير من القرن العشرين، وتحافظ على معدل نموها.

للمساءلة وجهان

لكي يتسنى للصين الوقوف على أسس أكثر رسوخا عند الخروج إلى الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة، ينبغي أن تضع إصلاحات تعزز الطلب المحلي وتدعم التكامل العالمي، بما يسمح لمعدل النمو فيها بالهلال بالركب. ونظرا لضعف الاقتصاد العالمي، فإن الإصلاح ينبغي أن يحول الصين إلى اقتصاد كبير مفتوح ويكفل لها الاستقرار خلال مرحلة التحول الاقتصادي عن طريق حمايتها من الصدمات الخارجية مع زيادة اندماجها في الأسواق العالمية.

وينبغي أن يصبح اقتصاد الصين أكثر شبها باقتصاد الولايات المتحدة - ذلك البلد الكبير الذي يعد قطبا كبيرا من أقطاب التجارة العالمية، لكن نموه مدفوع أساسا بالطلب المحلي. ولو قامت الصين بتدعيم الطلب الداخلي والخارجي على حد سواء، سيقال تعرضها للتقلبات في الاقتصاد العالمي؛ ويمكن للطلب المحلي أن يحرك نموها حتى مع توسع تجارتها بالقيمة المطلقة. ونظرا لتأثير الصين على معدلات التبادل التجاري العالمية، فإنها تستطيع أن تعيد تشكيل نفسها كإقتصاد كبير مفتوح يسلم بمنافع الاندماج العالمي، في حين يحتفظ بقاعدة قوية من الطلب المحلي للوقاية من أسوأ الصدمات الخارجية.

الاستهلاك والإنفاق الحكومي

كان الاستهلاك يشكل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي إلى أن دفعه ارتفاع معدلات ادخار الأسر والشركات للهبوط إلى مستوى منخفض تاريخيا يربو بالكاد على الثلث. ولكن كان بوسعها أن يعود إلى مستوى ٥٠٪ الذي بلغه في مطلع التسعينات من القرن الماضي لو تمت معالجة مسألة حوافز الادخار. وبالنسبة للأسر، يمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، وبالنسبة للشركات عن طريق تخفيف القيود المفروضة على الائتمان لتحرير الإقراض، وإلغاء الحاجة للاحتفاظ بالإيرادات من أجل تحقيق النمو.

وهناك مجال رحب لزيادة الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي الذي بلغ ١٣٪ كحصة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ وشارف على ٢٠٪

في عام ٢٠٠٩، وذلك فقط بسبب المجموعة الهائلة من تدابير التنشيط المالي. ولا تزال هذه النسبة دون المعدل المتوسط السائد قبل الأزمة بالنسبة لبلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» وأقل بكثير من المعدل في معظم البلدان النامية الأخرى.

كذلك يتعين على الحكومة أن تعجل بالتوسع الحضري الذي يمكن أن ينهض بنمو قطاع الخدمات، ويزيد من تنمية العنصر غير القابل للتداول في الاقتصاد ويُنشئ وظائف عند الطرفين الأدنى والأعلى من طائفة المهارات. ويتسق هذا الأمر مع الملامح المميزة للقوى العاملة الصينية- الحضرية والمهاجرة. ومن شأن زيادة الدخل الناجمة عن توطين جزء من سكان الريف في الحضرة أن يعشش الاستهلاك.

مدخرات الشركات والتحرير المالي

من الضروري إجراء سلسلة من الإصلاحات حتى يتسنى خفض مدخرات الشركات. بل إن مدخرات الشركات - المملوكة للدولة وغيرها- أعلى حتى من مدخرات الأسر. وقد تجلى ذلك عندما تجاوز فائض الحساب الجاري للصين ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد عام ٢٠٠٤. وحافظ الاستثمار على حصته من إجمالي الناتج المحلي، حتى على الرغم من أن الاستثمار كان يتقلص عادة عندما كانت الفوائض تتراكم بقدر كبير في الحسابات الجارية للبلدان المعنية.

ونتيجة لتشوه النظام المالي في الصين تضطر الشركات الخاصة إلى الادخار-من خلال الأرباح المحتجزة بصفة أساسية- بغية تحقيق النمو لأنها تواجه مصاعب في الحصول على الائتمان. لكن حتى المشروعات المملوكة للدولة، التي تحصل على الائتمان بسهولة، تلجأ للادخار- نظرا لفرض ضرائب بسيطة جدا على أرباحها. وينبغي للمشروعات المملوكة للدولة أن تدفع ضرائب وتوزع أرباحا أعلى.

ومن شأن التحرير الكامل لأسعار الفائدة أن يحسن تخصيص الائتمان للشركات الخاصة ويقلل بدرجة أكبر الحافز على الادخار على حد سواء. وبرغم التحرير الجزئي لأسعار الفائدة في عام ٢٠٠٤، عندما تم إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الإقراض بين البنوك، لا تزال هناك قيود على الحد الأدنى لهذه الأسعار، وكذلك حد أقصى على أسعار الإيداع، مما يشوه قرارات الاستثمار. ولو تم تحرير أسعار الفائدة، لأدى ذلك إلى خفض تكاليف التمويل بالنسبة للشركات ومن ثم الحاجة للادخار.

ومن شأن التحرير التدريجي لحساب رأس المال، خاصة سياسة «التحول إلى الخارج»، أن يسهم في تقليل المدخرات لو تمكنت الشركات من العمل في أسواق عالمية وسمح لها بالحصول على تمويل من أسواق الائتمان الخارجية الأكثر تطورا. وبعبارة أخرى، تستطيع الشركات أن تجمع الأموال من أسواق المال وألا تعتمد فقط على الجهاز المصرفي الصيني بما يفرضه من ضوابط على الائتمان. ولن يقلل هذا الأمر من تحفيز الشركات على الادخار فحسب بل سيخفض أيضا نسبة فائض الحساب الجاري الذي يأتي تمويله من خلال شراء الأوراق المالية الصادرة عن الخزنة الأمريكية، بالسماح بتدفقات رأس المال للخارج في شكل استثمارات بدلا من تراكمها كاحتياطي بالعملات الأجنبية.

ولا تفتق المنافع الخارجية عند هذا الحد، وإنما تحرير الحساب الرأسمالي سيسفر أيضا عن زيادة في مرونة سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على الريمينيبي. ومع توافر تدفقات كافية من رأس المال إلى الخارج، ربما خفت الضغوط الرافعة لسعر صرف العملة. ولا بد للتوليفة المكونة من إصلاحات سعر الصرف وسعر الفائدة أن تتمخض عن توازن أفضل بين مركز الصين الداخلي (المدخرات - الاستثمار) ومركزها الخارجي (ميزان المدفوعات). وستكون الحصيلة هي قيام اقتصاد صيني أكثر توازنا يساعد أيضا في تقليل تراكم السيولة الناجم من الاختلالات العالمية، وهو ما يليق باقتصاد مفتوح كبير.

ومن المهم أيضا تحسين الإشراف التنظيمي. وينبغي أن يقترن التحرير بمزيد من الإصلاحات المؤسسية المحلية والدولية لتعميق الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، من شأن المشاركة الفعالة في المؤسسة التنظيمية العالمية، وهي مجلس الاستقرار المالي، أن تزيد الاستقرار لو خضعت أسواق رأس المال على نحو متزايد لقواعد وقوانين تتسم بالشفافية وتحقق مزيدا من اليقين والعمق. وسيكون لهذا الأمر انعكاسات إيجابية على سلوك الأسر والشركات.

نظرا لأن الصين تؤثر على معدلات التبادل التجاري العالمية، يمكنها أن تعيد تشكيل نفسها كإقتصاد كبير مفتوح يعترف بمنافع الاندماج العالمي في حين يحافظ على أساس قوي للطلب المحلي للوقاية من أسوأ الصدمات الخارجية.

ونظرا لأن الصين من الاقتصادات الكبرى، فمن صالحها أن تدرك ما لها من تأثير وأن تساعد في تشكيل حوكمة الأسواق العالمية والمتكاملة لأن قراراتها تتأثر بالأوضاع الدولية وستؤثر بدورها على السياق العالمي الأشمل. وتعد الصين، على سبيل المثال، محركا للنمو في آسيا، ولنمو مصدري السلع الأولية في جميع أنحاء العالم، كما يؤثر سعر صرف عملتها على الأسعار العالمية، في حين تتأثر أوضاعها النقدية بالأسواق المالية العالمية.

التحول إلى اقتصاد كبير مفتوح

تمتلك الصين القدرة على التحول إلى اقتصاد كبير مفتوح سريع النمو عن طريق تشجيع الطلب المحلي وتنمية شركات قادرة على المنافسة على النطاق العالمي. ونظرا لمستوى التنمية الذي لا يزال منخفضا في الصين بصفة خاصة، فإن الاندماج في الاقتصاد العالمي سيفيد الصين وباقي العالم على حد سواء. ويمكن أن يتحقق ذلك بتنفيذ إصلاحات اقتصادية كلية تضع الصين في موضع استراتيجي في اقتصاد عالمي متغير يكتنفه الغموض. وبذلك تستطيع الصين أن تخرج من الأزمة المالية العالمية أقوى مما كانت. إنها فرصة جيدة لا ينبغي تفويتها. ■

ليندا يويه مدير مركز نمو الصين وزميلة في الاقتصاد، سانت آدموند هول، جامعة أوكسفورد.

المراجع:

Bergsten, C. Fred, 2009, "The Dollar and the Deficits: How Washington Can Prevent the Next Crisis," Foreign Affairs (November/December).

Orlik, Tom, and Scott Rozelle, 2009, "How Many Unemployed Migrant Workers Are There?" Far Eastern Economic Review.

Victor, David G., and Linda Yueh, 2010, "New Global Energy Order," Foreign Affairs, January/February.

Yueh, Linda, 2009, The Law and Economics of Globalisation (London: Routledge).

—, forthcoming, "U.S., China and Global Imbalances," China Economic Journal.